دور علماء القيروان في ترسيخ الوحدة التشريعية والفضائية

إعداد

الدكتور عبد السلام محمد الشريف العالم

أستاذ الفقه والسياسة الشرعية

بكلية القانون ـ جامعة قاريونس

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الفقه الإسلامي هو الرابطة القوية التي تربط الشعوب والمجتمعات، وتشدها إلى منبع التشريع الإلٰهي، الذي هو القانون السماوي المستمد أصلاً من القرآن والسنة الصحيحة.

ومهمة هذا القانون تنظيم حياة الإنسان بما يواكب مصالحه، ويحفظ كيانه، ويرفع من شأنه ويجعله أهلاً لتحمل المسؤولية الملقاة على كاهله.

ومنذ فجر الدعوة تشبث المسلمون بالقوانين السماوية وطالبوا بتطبيق أحكامها كما أرادها الله أن تطبق فترددت الأسئلة والأجوبة في القرآن الكريم عدة مرات، وكذلك أخذت أحكام كثيرة تتعلق بكيفية المعاملات ومناهج التعليم والتربية، والفضيلة والأخلاق من أقوال الرسول ﷺ وأفعاله وتقريراته، واجتهد الصحابة من بعده في الوقائع والنوازل في إطار القرآن والسنة، واستنبطوا وألحقوا الفروع بالأصول.

ولما اتسعت رقعة الإسلام وانتشرت دعوته في المشرق والمغرب نشأت المدارس الفقهية، وتطورت في اجتهاداتها الفقهية المعتمدة على العنصرين الأصليين الكتاب والسنة.

وقد كان أهل أفريقية[1] والمغرب والأندلس من المقتدين المقلدين لفكر

---

(1) يطلق لفظ أفريقية ويراد به قديماً تونس، والقيروان وطرابلس الغرب وبرقة.

المدرسة المالكية التي أسسها إمام دار الهجرة مالك بن أنس الأصبحي ت 179هـ، ويطول بنا البحث لو شئنا أن نستعرض جهود علماء المالكية بالقيروان في خدمة المذهب والدفاع عنه والتبشير به والدعوة له لتركيزه في هذه البلاد الواسعة وحسبنا إلقاء نظرة عامة على دور علماء القيروان باعتبار هذه المدينة تمثل نقطة الانطلاق للفكر المالكي في المغرب العربي والأندلس.

علاقة علماء القيروان بمؤسس المذهب

التزم أهل أفريقية بفكر المدرسة المالكية في وقت مبكر، ومن أول من أخذ عن مالك والتزم العمل بفكره من القيروان عبد الله بن فروخ الفارسي ت 175هـ وعلي بن زياد العبسي ت 183، وعبد الله بن غانم القاضي ت 195 هـ وكان الإمام مالك على اتصال مستمر مع أصحابه بعد تخرجهم عليه، وعودتهم إلى أوطانهم ولا سيما الذين مارسوا مهنة القضاء والفتوى فكان يتلقى أسئلتهم ويتولى الإجابة عنها عن طريق الوافدين عليه من رفاقهم وأصدقائهم، وكان يسر بنجاحهم وتفوقهم في مجال القضاء والفتيا، وخير دليل على ذلك الكتابات والمراسلات المتبادلة بين مالك وبين عبد الله بن غانم القاضي الذي تولى القضاء في حياة مالك، ولما بلغت مالك ولايته سر بها وأبلغ بذلك أصحابه[1].

دور النخبة المتفقة بالقيراون في تركيز المذهب

تم اختيار المذهب المالكي، والدعوة إليه على يد نخبة من علماء القيروان عملت على تلقينه بعد تلقيه، وعملت على نشره والتصنيف فيه فكشفت عن أصوله وأهدافه وقواعده، وأغراضه ومقاصده، وتحليل فلسفته وتوسيع دائرته، ومن أبرز هؤلاء سحنون بن سعيد ت 240 هـ وابن أبي زيد

(1) القاضي عياض: ترتيب المدارك 3/ 68 طبع وزارة الأوقاف المغرب.

القيرواني ت 386 هـ الذي جمع المذهب وشرح أقواله.

لقد بذلت النخبة المثقفة بالقيراون المتخرجة على يد كبار أصحاب مالك جهوداً متواصلة في بث علمه ونشر مذهبه عملاً بوصية مالك نفسه لتلاميذه فقد كان يوصي طلابه قائلاً لهم: «اتقوا الله وانشروا هذا العمل وعلموه ولا تكتموه».

ولم يخدم علماء القيروان أي مذهب آخر مثل ما خدموا المذهب المالكي ومن خلال فكر المدرسة المالكية برزت وتمت وتطورت العقلية القيراونية في ميدان التشريع والقضاء جيلاً بعد جيل، وبذلك أصبح فكر المدرسة المالكية تراثاً قومياً مغاربياً إلى جانب كونه تراثاً إسلامياً وعالمياً، ولما أصبحت الجماهير في القيروان وما جاورها من بلاد أفريقية والمغرب والأندلس على بينة من مذهب مالك، وعلى نفعه به بفضل التوعية التي قامت بها النخبة المتفقة مما سهل على أولي الأمر في الأزمان المتعاقبة أن يعتبروا المذهب المالكي مذهباً رسمياً للدولة والشعب، وأعلنوا في بلدانهم الوحدة التشريعية والوحدة القضائية انطلاقاً من وحدة المذهب الذي هو المرجع الأساسي أو القانون الأساسي الذي يقع التقاضي بموجبه.

إن اختيار المذهب المالكي من قبل أهل أفريقية والمغرب والأندلس لم يكن أمراً عفوياً ولا عشوائياً، وإنما كان عبارة عن قرار تاريخي حاسم اتخذه النخبة عن بينه، وعن بصيرة اقتناعاً منهم بأنه أصلح المذاهب الفقهية لإقامة نظام قانوني وقضائي موحد وشامل لكل فروع القانون، وملائم للبيئة وللعقلية المغاربية المتميزة بالواقعية والبساطة والوضوح.

المدرسة[1] القيروانية ودورها في نشر المذاهب

ازدهرت المدرسة القيروانية وصار لها من الشهرة والذيوع ما فاق سائر

---

(1) وتعرف كذلك بالمدرسة السحنونية.

المدارس المناظرة لها في العالم الإسلامي، ولم ينتقل الإمام مالك إلى جوار ربه حتى صارت هذه المدرسة من أقوى المدارس وأشدها تمسكاً بعلمه وفقهه.

ومما ينقله الرواة أن مالكاً كان شديد الميل إلى الطلبة الأفارقة لما لمسه فيهم من استعداد جاد، وحرص عميق على الاتباع وحسن الاقتداء لذلك اهتم بتلقينهم، علمه وفقهه، وقد خص أحد تلاميذه الأفارقة بدروس خصوصية، وكان يتبع أخبارهم وسلوكهم في الحياة ويكاتب البعض منهم[1].

خصوصاً ابن غانم الذي سمع منه الموطأ وهو المصدر الأول للمذهب، وكان مالك يجله ويحترمه ويقربه إليه.

ويعتبر سحنون من أهم الشخصيات العلمية في القيروان وهو الفقيه المشهور صاحب اليد الطولى والدور الكبير في نشر فكر المدرسة المالكية في أفريقية والمغرب والأندلس، وهو من مجتهدي المذهب ومدونته التي أخذها عن ابن القاسم ت 191 هـ هي المصدر الثاني للمذهب وموسوعته الكبرى بما احتوت عليه من فقه مؤسس المذهب الإمام مالك وفقه أصحابه واستدلالاتهم وآثار كثير من علماء المدينة واجتهاداتهم لقد لقيت المدونة اهتماماً عظيماً من فقهاء المالكية داخل القيروان وخارجها دراسة وتعليقاً، وشرحاً وتهذيباً فكان لها كبير فضل في دعم المذهب، ونشر فروعه الفقهية في أفريقية والمغرب والأندلس، واعتمدت المدونة في حل الكثير من المشكلات المتعلقة بفقه التطبيق مما سهل على أهل القيروان وما جاورها اتباع المذهب والاقتناع به حتى لم تخرج الدراسات الفقهية عن الإطار العام للمدونة وما أصله فيها سحنون من المذهب، وقد اختصرها عبد الله بن أبي زيد القيرواني في كتاب

---

(1) رياض النفوس 1/ 12.

سماه المختصر، وهذبها أبو سعيد خلف المعروف بالبرادعي في كتابه التهذيب الذي اعتمده فقهاء أفريقية وأخذوا به، وتركوا ما سواه، كما جمع ابن أبي زيد القيرواني في الأمهات الفقهية من المسائل والأقوال في كتاب النوادر والزيادات على المدونة فاستحق بذلك وصف جامع المذهب وشارح لأقواله.

ورغم وجود بعض الكتب المشرقية في أفريقية كالذخيرة والتفريع والمختصر وغير ذلك لكن الاهتمام كله كان منصرفاً إلى التيار الفقهي الذي أصله سحنون وهذبه ابن أبي زيد القيرواني وأبو سعيد البرادعي ولذلك لم يهتم أهل أفريقية بعد ذلك بالرحلة إلى طلب العلم في المشرق، واكتفوا بما هو موجود من فقه مؤسس ومؤصل في بلادهم بسبب المدرسة القيروانية ودعمها من قبل سحنون.

لقد كان لسحنون دور كبير في نشر المذهب حيث اهتم في حلقات درسه بتوجيه طلابه وتعليمهم قواعد المذهب فاجتمع حوله الكثير من طلاب العلم يمثلون مختلف البلدان والأعمار وشتى طبقات المجتمع وشرائحه المختلفة.

لقد طور سحنون المدونة وأدخل عليها تقسيماً جديداً وتبويباً جديداً حتى صارت قاعدة المذهب وأهم مصدر من مصادر الفقه المالكي، ومن العوامل التي ساعدت على انتشار المدونة تجريدها من المسحة الحنفية حيث تأمل سحنون ما دونه فميز بين ما هو رواية، وما هو مخرج على أصول مالك، وهذبها وأضاف إليها خلاف كبار أصحاب مالك، وطعم أبوابها بالأحاديث والآثار فكان للمدونة الدور الحاسم في تركيز دعائم فكر المدرسة المالكية بأفريقية والمغرب والأندلس، وكل المصاعب التي واجهت سحنون سواء مع السلطة أو الفرق المخالفة للتوجه المالكي في أفريقية لم يزد المدرسة القيروانية إلا رسوخاً وثباتاً، وإشعاعاً.

الوحدة التشريعية والقضائية

علم سحنون أن الرسالة المناطة بعهدته فيما يتعلق بنشر المذهب والذب عنه لم يكتب لها النجاح إلا بالتعاون مع السلطة من خلال مؤسسات الدولة الرسمية، وكانت الفرصة سانحة عندما عرض عليه منصب القضاء بعد أن بلغ أعلى سلم المجد في الدعوة إلى إعلاء كلمة الله، ورفع راية الإسلام والتصدي لأهل الأهواء والبدع والفرق الضالة كالروافض والخوارج[1]، وقاوم الفكر الشعبي ووصفهم بالزندقة.

فقد ساهم إلى جانب العديد من فقهاء القيروان في بسط نظام كامل للحياة في المجال الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وقد استمد هذا النظام من الكتاب والسنة مستجيباً في ذلك إلى مقاصد الشريعة في نشر العدل ومقاومة الظلم والعسف والجور.

والمذهب المالكي لم يعد هو المذهب الرسمي إلا بعد أن اختارته النخبة المتفقة عن طواعية وبينة واقتنعت به، وحملت رايته وتحمست للدفاع عنه ونشره، ووجدت الدولة من خلال هذه النخبة الأطر الكافية، والكوادر الفنية المؤهلة للقضاء والفتيا فأخذت على عاتقها مهمة مساعدته وتشجيعه.

ومن طبيعة أهل أفريقيا والمغرب والأندلس بعد اقتناعهم بمذهب معين وإجماعهم عليه لا يسمحون بمذهب آخر أن يتعايش معه وبذلك تجذرت في النفوس الوحدة المذهبية التي هي الأساس للوحدة التشريعية والقضائية.

وهذه الميزة لا نجدها في المشرق فهناك نجد في المذهب الحنفي مثلاً

---

(1) فرق سحنون أهل البدع وشرد أهل الأهواء من المسجد، ومن بين هذه الحلف الصغرية والأباضية، والمعتزلة، وكانوا يتناظرون ويظهرون زيفهم وقد أدب الكثير منهم.

سنياً ومعتزلياً وجهمياً ورافضياً كما نجد في البلد الواحد حنفياً وشافعياً وحنبلياً، ومالكياً، وهذا التشتت في العقيدة أو التفرق في المذهب لا وجود له في أفريقية وما جاورها من بلاد المغرب العربي والأندلس من خلال وحدة المذهب برزت الوحدة القضائية والتشريعية للعيان وصارت، رمزاً للوحدة الوطنية.

وبفضل سحنون ودفاعه عن فكر المدرسة المالكية المستنبط من الكتاب والسنة الصحيحة أحب أهل أفريقية والمغرب والأندلس المذهب المالكي وتمسكوا به وعولوا عليه حتى أصبح هو المبدأ والأساس. فيما يرجعون إليه من قوانين دينية ودنيوية.

لقد تمسك سحنون بالمذهب المالكي في مجال التطبيق العملي يفتي به ويسعى أن يكون القضاء مقتصراً على أحكامه فقد استعان بأحد القضاة، وكان متفقهاً بفقه أهل العراق ومتأثراً به فاشترط عليه الحكم بمذهب أهل المدينة[1].

وبذلك عمل سحنون على تطبيق المذهب المالكي في كافة مجالات الحياة، وفي كل ما يحتاج إليه الإنسان من الآراء الفقهية في القضاء والفتيا في العبادات والأحوال الشخصية والمعاملات وفي الجنايات من حدود وقصاص ودية وتعازير.

---

(1) الحطاب: مواهب الجليل 6/ 98.

العوامل التي ساعدت على تركيز الوحدة التشريعية والقضائية

1 ـ البساطة والوضوح في أصول المذهب:

أهل أفريقية والمغرب والأندلس يحبون البساطة والوضوح، والجهد في القول والعمل. ويكرهون النظريات المتطرفة، والتأويلات المتكلفة، وهذه هي طبيعتهم دائماً وأبداً في القديم والحديث على حد سواء، وبذلك تعلق الناس بالمذهب باعتباره يمثل أصالة الفكر الإسلامي بعيداً عن كل تزايد أو اختلاف في الدين، وبذلك لا تجد في أتباع المذاهب الفقهية أناساً أسلم من البدع مثل اتباع مذهب مالك.

2 ـ العمل بمبدأ السياسة الشرعية:

يمتاز المذهب المالكي بحفظ الأمن والاستقرار بما يوفره من حماية للأمة والدولة من الهزات والانحرافات فيما وضعه من قاعدة «سد الذرائع» وفتح الباب في وجه التطور والتقدم بشكل مستمر بما دعا إليه وركز عليه من اعتبار المصالح المرسلة وهو يحفظ على المجتمع تماسكه وانسجامه بما أقره من العوائد والأعراف دون تزمت أو إجحاف، بهذه الأصول التي تميز بها المذهب المالكي عن بقية المذاهب الفقهية أدت إلى الالتزام بقانون واحد، وإلزام القضاة بالحكم بموجبه.

هذه القوانين والمناهج القضائية وجدت للعمل بها أخذاً بمبدأ السياسة الشرعية رعاية للمصالح العامة، وتوفيراً للعدل، وتوحيداً للقضاء من أجل المساواة بين الناس أمام القانون، وبتاً للأمن والاستقرار في البلاد، وإذا كان بعض الفقهاء من غير المالكية يرون في إلزام ولي الأمر القاضي بأن يحكم

بمذهب معين يعتبر شرطاً باطلاً مع صحة التعيين إذ أن هذا الشرط باطل والتولية باطلة فإن حداق المالكية يرون التمسك بقانون واحد أمر لا بد منه ولا يمكن الاستغناء عنه إذ به وحده تنضبط الأحكام، وتضيق دائرة الخصام، وقد نبه الشاطبي إلى أن ترك الانضباط إلى أمر معين معروف يؤدي إلى انحراف قانون السياسية الشرعية. وبهذا صار الفكر المالكي في نظامه التشريعي والقضائي ملائماً للبيئة ومحققاً لطموحات الشعب في أفريقية والمغرب والأندلس... فتمسكوا به.

3 ـ براءة المذهب من الشبه الضالة ومحاربته لأهل الأهواء والبدع:

إن المذهب المالكي مبرأ من الشبه والبدع الضالة، وهو مذهب شعبي جماهيري يظهر ذلك من خلال تتبع أحوال المنتسبين للمذاهب الفقهية الأخرى الذين جمعوا بين الانتماء لمذهبهم والانتماء لإحدى الفرق الضالة الخارجة عن السنة وما نتج عن ذلك:

من فتن وإراقة للدماء وخروج عن الدين أو التزيد والاختلاف فيه، وبذلك وجد أهل أفريقية والمغرب والأندلس السلامة والنجاة في المذهب المالكي فوقع اختيارهم عليه لضمان الوحدة التشريعية والقضائية من جهة، ولبعده عن كل ما تشم منه رائحة الخلافات العقدية من جهة أخرى، وبذلك حقق هذا الاختيار لأهل المنطقة المغاربية الهدف الرئيسي وهو حماية المجتمع من الانقسامات العقائدية، فقويت الجبهة الداخلية وبقيت متماسكة ومتلاحمة لعدة قرون وذلك بفضل جهود فقهاء القيروان وقضائهم حيث وقفوا بالمرصاد لكل من تحدثه نفسه بالدعوة إلى بدعه أو ضلالة لا سيما في المساجد، وممن اشتهر منهم بالوقوف موقف الصرامة والحزم سحنون فهو أول من فرق أهل البدع وشرد أهل الأهواء من الصفرية والأباطية والمعتزلة وعزلهم من أن يكونوا أئمة للناس أو معلمين لصبيانهم أو مؤدبين لهم واعتبرهم من الزنادقة[1].

---

(1) القاضي عياض / ترتيب المدارك 4/ 60.

ولم يفلح المذهب الشيعي في مواجهة المذهب المالكي بأفريقية وذلك بسبب التأثير القوي للمدرسة القيروانية وتغلغل روح المعارضة في صفوف المالكيين في ذلك الوقت ولذلك فضل المذهب الشيعي مغادرة أفريقية في اتجاه مصر.

وقد وقعت محاولة أخرى لنشر المذهب الموحدي في أفريقية ولكن فشلت الخطة لعدم اقتناع السلطة ولأن المذهب المالكي كان هو السائد، ومده العلمي متواصل ومتجدد مما شجع أهل أفريقية على مقاومة المذهب الموحدي رغم محاولة الحفصيين بناء مؤسسات دينية من مدارس ومساجد لتركيز مذهبهم الموحدي، ولكن رد الفعل من طرف أهل أفريقية كان قوياً فأجبرهم على التراجع في موقفهم من ادعاء المهدوية وعصمة الإمام.

لقد بلغ الصراع بين المالكية والمعتزلة من الحدة أحياناً إلى درجة العنف بسبب الخلاف في المسائل العقدية كموضوع القدر، وقضية الجبر والاختيار، ولكن بفضل جهود علماء القيروان التزم أهل أفريقية بالمذهب المالكي، وأصبحت لهم مواقف واضحة ثابتة من أهل الأهواء والبدع، ومن الجدل في العقيدة وعلم الكلام.

أما بخصوص المذاهب الفقهية فإنه على الرغم من تدخل السلطة من حين لآخر لصالح المذهب الحنفي إلا أن المالكية باعتمادها على العنصر الشعبي، وتمسك العلماء بالسنة والدفاع عنها، والابتعاد عن التأويل والاجتهاد المشبوه جعل الصدارة للمالكية إلا أن المذهب الحنفي لم ينقرض من أفريقية بل بقي له أنصار خصوصاً في تونس واشتركوا مع المالكية في القضاء.

4 ـ اهتمام علماء القيروان بفقه النوازل:

يتسم المذهب المالكي بالمرونة والقابلية للتكيف والامتصاص، وهذه الخاصية وفرت له طاقات وإمكانات هائلة للتطور والتجديد، وتتمثل هذه

المرونة في سهولته، وتوجيه رفع الحرج والمشقة، وعنايته بتحصيل المصلحة وبهذا كان للفقه المالكي آثاره العميقة في جميع نواحي الحياة في أفريقية والمغرب والأندلس لا يستطيع أي باحث أن يفسر أي ظاهرة من تاريخ هذه البلاد إلا بعد الرجوع إلى الأوضاع الفقهية فيها، وكبت النوازل ومن بينها نوازل ابن سحنون ونوازل البرزلي، تعتبر المراجع الأساسية في تفسير الظواهر الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية باعتبارها تحتوي على عدد هائل من الوقائع والنوازل التي لا تكاد تترك جانباً من جوانب الحياة في المجتمع المغاربي إلا أجلته على نحو أكثر وضوحاً وتبياناً.

وهذه النوازل تعتبر بمثابة الأعمال القضائية والمذكرات التفسيرية لنصوص الكتاب والسنة، وبذلك: تركزت الوحدة التشريعية والقضائية من خلال الوحدة المذهبية التي حققت لأهل المغرب العربي مكاسب سياسية في الداخل والخارج.

الخاتمة

شخصية سحنون ومكانته العلمية من العوامل المهمة في انتشار المذاهب، وبفضل سياسته في التشريع والقضاء تركزت الوحدة التشريعية والقضائية، وتمكن القضاة من مسايرة التطور وتلبية حاجات الناس في نشر العدل، ومواجهة الوقائع والنوازل التي تزايدت بتزايد السكان وتطور الزمان والمكان وقد تعرض فقهاء القيروان بسبب تمسكهم بمذهب مالك والدفاع عنه إلى كثير من المضايقات وألواناً من التعذيب في السجون والمعتقلات ولكنهم صبروا وجاهدوا ووقفوا صفاً واحداً ضد تسرب مبادىء المعتزلة وأفكارهم يشهد بذلك موقف أسد بن فرات من بشر المريسي الذي يعتنق آراء المعتزلة عندما وضع كتاباً في العقيدة يمثل وجهة نظر المعتزلة فقال: «أوَجهل الناس التوحيد حتى يصنع لهم بشر فيه كتاب؟ هذه نبوة ادعاها» جزى الله علماء القيروان خيراً على جهودهم وجهادهم في خدمة المذهب المالكي والدفاع عنه ونشره في القيروان وأفريقية وما جاورها من بلاد المغرب والأندلس، والحمد لله أولاً وآخراً.